

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة

مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي

دورية علمية ثقافية تربوية تصدر مرة في السنة

عدد توثيقي عن ندوة :

تفعيل التعليم العالي في خدمة الأمة

(أكادير : 9-10 أبريل 2001م)



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَرُسُلِهِ

وَقَسَّ رَبِّ زُرُونِي عِلْمًا

(طه: ١١٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾
أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ
مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

(العلق: ١ - ٥)

وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا
وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ
لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾

(النحل: ٧٨)

دور التعليم العالي في تكوين العقلية العلمية والملكة النقدية وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي

د. محمد بريش (*)

«إننا في البلاد الإسلامية في حاجة ملحة إلى نظام تعليمي إسلامي في الجوهر والمضمون والسبك والترتيب، لا يخلو كتاب من الكتب التي تعلم مبادئ اللغة إلى آخر كتاب يدرس في العلوم الطبيعية، أو الآداب الإنجليزية من روح الدين والإيمان، هذا إذا أردنا أن ينشأ جيل جديد يفكر بالعقل الإسلامي ويكتب بقلم مسلم ويدير دفة البلاد بسيرة مسلم وبصيرة مسلم، وتكون البلاد الإسلامية إسلامية حقاً في عقلها وتفكيرها، وسياساتها ومالياتها وتعليمها»⁽¹⁾.

(1) أبو الحسن علي الحسيني الندوي من كتابه نحو التربية الإسلامية الحرة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1405هـ/1985م، ص 11.

يبدو العنوان بداية مليئاً بالمصطلحات، كل منها يحتاج إلى تحديد لنكون على بصيرة مما يراد ببيانه من دور التعليم العالي. فهناك وسيلة غير مختلف فيها هي التعليم العالي، وهناك أهداف هي تكوين العقلية العلمية، وتقوية الملكة النقدية، وتنمية حوافز البحث والنمو المعرفي. فهل هذه الثلاثة لابد وأن تكون مجتمعة؟ هل من له عقلية علمية له ملكة نقدية، وهل من له إحداهما أو كلاهما صاحب نمو في المعرفة ومحفز للبحث؟

يقضي المنهج التقليدي أن أتناول كل جانب على حدة، ثم أنظر فيما يجمع بين الجوانب الثلاثة وما يستلزمه توفرها من قرارات وشروط. ولكنني آثرت -ربما لأثر

(*) مهندس، خبير في الدراسات المستقبلية والاستراتيجية، المملكة المغربية.

الدراسات المستقبلية والاستراتيجية على تكويني - أن أنهج نهجاً آخر سيتبينه القارئ بجلاء ختمه لقراءة هذه الصفحات.

1. تحديد المفاهيم

* التعليم العالي :

لن نخوض في تعريف هذا المصطلح المركب، فليس من صميم إنتاج اللغة العربية وإن عرف فقها ما يسمى بالخلاف العالي، ولكنه مصطلح وليد ترجمة أخ له في لغات الغرب السائدة إلى العربية، ولسنا ننفر من المصطلح ولكن ننبه فقط لأصوله - مع العلم أنه كثيراً ما ينعت بالتعليم الجامعي - لأن الطلاق البائن الذي يقع بين معظم الطلاب المتخرجين وبين جامعاتهم ومعاهدهم التي تخرجوا منها، وعدم استعداد هذه الأخيرة لإعادة تأهيلهم لما استجد من علوم وفهوم، ولا تبنيها نظام تكوين مستمر مفتوح على الدوام في وجههم، يجعل من الأليق وصفه بالتعليم الأخير.

وحسبنا التذكير في هذا الصدد بتعريف البيان الأخير لليونسكو حول "التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل"⁽¹⁾. فقد حدد هذا البيان مفهوم "التعليم العالي" بكونه ذلك التعليم الذي يحتوي كل شكل من التدريس أو التكوين أو التأهيل للبحث، والملقن في مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسة جامعية أو غيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من طرف السلطات المختصة للدولة.

* العقلية العلمية :

العقلية العلمية تقتضي عند الإنسان مالكة قدرة على تفعيل عقله في بحور العلوم وتأثير هذه العلوم، عبر الاستيعاب لمضمونها والوعي بقوانينها على ملكات عقله. فهي استيعاب ووعي وفهم واستنباط للعلوم وفنونها بتعقل ووعي وإدراك، وصقل وتطوير وتنشيط في عملية عكسية من هذه العلوم لملكات العقل والوعي والإدراك عند صاحب العقلية.

وانطلاقاً من هذا التحديد تكون العقلية العلمية - وهي شيء متحرك وقابل للنمو والذبول معاً - هي النتيجة الحتمية لتفعيل أدوات العقل من سمع وأبصار وأفئدة - نقول أبصار بالجمع وليس بصراً بالمفرد، لأن قراءة كتاب الوحي وكتاب الكون الضرورية لتكوين وتطوير وترسيخ العقلية العلمية تحتاج إلى جانب البصر، إلى أبصار في الوعي

(1) "البيان العالمي حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل"، الصادر عن المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو بباريس، بتاريخ 9 أكتوبر 1998م.

والإدراك والتذكر، لفهم بصائر في كلا الكتابين لا حد لها ولا حصر، تزداد بها العقلية العلمية قوة واتساعاً كلما صارت في درب اكتشافها شبراً أو ذراعاً. في كتاب الوحي وكتاب الكون من جهة، وفي كافة العلوم المستوحاة منها من جهة أخرى، وتأثير التبحر في هذه العلوم والقراءة المستمرة والمتجددة في كلا الكتابين على جوانب الصقل والتقوية والتطوير لفعل تلك الأدوات من سمع وأبصار وأفئدة.

* الملكة النقدية :

وهي ملكة لا يملكها إلا السوي، الذي يستطيع أن يلاحظ الخل، ويتبين مواطن النقص، ويتعرف على أماكن الضعف، لا يحسن امتلاكها واستخدامها إلا من له قدم راسخة في شتى العلوم والفنون، ونظر ثاقب، وذوق جمالي ووعي شمولي، ولا يتقن العناية بها إلا من أدرك قيمتها الحضارية وحاجتها إلى قيم الحق والعدل والحرية.

وهي ملكة تمكن صاحبها من التجديد والإصلاح والتقدم في بحور العلم، ويبلغ بفضلها محطات يعجز عنها صاحب العقلية العلمية دون الملكة النقدية. فمن لا عقلية علمية له لا ملكة نقدية له، ومن له عقلية علمية، فقد أضحي مؤهلاً، إن رام الغوص في بحور العلوم والبحث والتنقيب والاكتشاف في أعماقها وأنواعها، أن يكون صاحب ملكة نقدية إن كان ذا فكر ثاقب، وذوق جمالي متميز، وتمرن راسخ على التمييز والتمحيص بين الأفكار والأقوال والأفعال.

* حوافز البحث والنمو المعرفي :

قد تحفز الباحث رغبات مادية صرفة لمباشرة بحثه وتطويره، وقد يدفعه للنمو المعرفي عطشه العلمي أو سعيه للترقي الوظيفي أو الارتقاء المعرفي؛ فالأمر يتعلق بمضمون البحث وإن كان شديد التأثير، ولا بشكل النمو المعرفي وإن كان لا يخلو من جاذبية، ولكن المسألة الأساسية في البحث العلمي والإقدام بشغف عليه تنحصر أساساً في الحوافز، وهذه الحوافز هي ما يدفع الراغب في التعلم واكتساب العلم إلى الإقدام على البحث والسعي لنمو معارفه. فهي لصيقة بالعديد من العوامل، منها ما هو ذاتي، نبيل بنبل مقاصده، ومنها ما هو مادي صرف، لصيق بالمصالح العاجلة والمكتسبات المادية التي تفجره وتدفع جبهته.

2. أزمة التعليم العالي المشهود في التكوين العلمي والتحفيز عليه

كتب الكثير من الباحثين والأساتذة المختصين حول أزمة التعليم في البلدان الإسلامية بمختلف مستوياته، وعقدت المؤتمرات والندوات المحلية والدولية، وصيغت

العديد من التوصيات ما لو جمع لشكل لوحده مكتبة ضخمة، ونكاد لولا يقظة وفعل ثلة قليلة من المخلصين أن يجري علينا مراد قول ربنا عز وجل : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصِّرَاطَ إِذَا وَلُوا مَدْبِرِينَ ﴾⁽¹⁾. ولا أرى حاجة في الإدلاء بدلوي على قلة زادي، وحسبي في هذا الباب أن أذكر بما أستخلصه من تشخيص علماء كبار لا يرقى الشك إلى إخلاصهم والمكانة العالية لعلمهم، ولا سبيل للشك في مهارتهم ودقة رأيهم، ولا مجال عند ذي لب للتردد في قبول حكمهم وتقدير جهودهم، مركزاً فيه على ما هو شديد الارتباط بتكوين العقلية العلمية والملكة النقدية والتحفيز على البحث.

ولقد اخترت منهم الشيخ أبو الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله لرسوخ علمه الديني من جهة، وتمكنه من علوم التربية وفنون الإصلاح المجتمعي من جهة ثانية، ولقوة جهاده تنظيراً وتطبيقاً لتطوير التعليم في بلدان العالم الإسلامي وفق ما يمليه الشرع الحكيم ويقتضيه الاجتهاد السليم من جهة ثالثة، ولقدم مقترحاته عرضاً وأبقاها حياة وصلاً إلى اليوم، وأدلى على عدم اكترائنا بحسن النصائح وغفلتنا عن جميل التوصيات من جهة رابعة.

يشخص رحمه الله أزمة التعليم العالي في بلدان العالم الإسلامي ويحدد أصولها في خمسة أسباب رئيسة⁽²⁾ :

- عدم الإيمان بقيمة ما تعطيه هذه الجامعات من ثقافة ومعلومات وصلاحيات، وعدم إيمان الشباب بحاجتهم إليها حاجة المشرف على الغرق والمعرض للتلف إلى الإنقاذ، بل بالعكس من ذلك إيمانهم بضالة الفائدة التي تحصل لهم من هذا الطريق الطويل، الملتوي، الشاق، العسير، المكلف للأموال الباهضة، والمتاعب الجمة، وبضالة الثقافة التي تحصل لهم في هذه الجامعات وفصول الدروس ؛ والإنسان منذ وجد على هذا الكوكب مؤمن بمنطق النفع، خاضع مجل لمن كان سبباً له في ذلك.

- تشكك الشباب في إخلاص المعلمين والعاملين في هذه المراكز الثقافية ونزاهتهم وسموهم، وأنهم على مستوى هو فوق مستواهم في العلم والعمل والخلق والاستقامة، وفي الذكاء والمواهب، وفي الاجتهاد والجهاد لأداء رسالتهم، بل يرون

(1) سورة النمل، الآية 80.

(2) في محاضرة ألقى بجامعة الرياض قبل 33 سنة، أشار العلامة أبو الحسن علي الحسني الندوي رحمه الله إلى أسباب رئيسة خمسة لضعف الجامعة في العالم الإسلامي ما زالت هي ذات الأسباب الخطيرة في أزمة جامعاتنا الإسلامية، وأدرجها في مؤلفه "نحو التربية الإسلامية الحرة في الحكومات والبلاد الإسلامية"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ص 61-62.

كثيراً منهم دون مستواهم، ويرونهم محترفين بصناعة التعليم لا يمتازون عن المحترفين الآخرين من أصحاب المهن والصناعات بكثير.

- ضعف الصلة بين الأساتذة والتلاميذ، إذا كان هنالك أساتذة بالمعنى الحقيقي، وإذا كان التلاميذ بالمعنى الحقيقي؛ فقد تحولت الجامعات والمعاهد العلمية حتى الدينية الإسلامية منها من أسر مؤتلفة يسود بينها الإخاء والتعاون، والحب والرقّة، يوقر فيها الكبير ويرحم فيها الصغير، إلى طبقات متنافسة لا تلتقي إلا على الأغراض والاستغلال، وصلة المعلم بالتلميذ صلة سطحية مؤقتة لا تتجاوز الفصول والدروس.

- عدم وجود رسالة يؤمن بها الشباب ويتحمسون لها، ويتفانون في سبيلها، ويتشرفون ويتظرفون بحملها والاعتزاء إليها، وعدم وجود دعوة تشغلهم وتستحوذ على مشاريعهم وتجعلهم بمأمن من أن يكونوا فريسة لدعوات أخرى، فلا سبيل إلى تأمين شباب متفتح القلب والعقل من الوقوع في شباك الدعوات والفلسفات إلا أن يحولوا إلى دعاة أصحاب عقيدة ومبدأ، ولا سبيل للقلب ولا حارس له أفضل من الحب، فإن الحب إذا وقع في القلب واستولى عليه منع من أن يغزوه حب آخر ﴿ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه﴾⁽¹⁾.

- عدم وجود العاطفة القوية الدافقة، والإيمان الملتهب، وقد عجز العلم - في تاريخه الذي دون وعثر عليه - عن أن يقاوم المغريات المادية والنزوات النفسية، كما عجز مقدار من العقل عن مقاومة الفتن الداخلية والخارجية، بل كانت وظيفة العقل مقصورة على تهيئة الدلائل العلمية والمبررات العقلية لما يزين له الشيطان وتجنح إليه النفس، وإن دوره في مثل هذه المواقف دور المحامي الحاذق والحقوقي البارع الذي يدافع عن كل قضية في لباقة ومهارة، وفي براعة وبلاغة، وخبرة دقيقة بالقوانين والحقوق.

3. من سبل علاج الأزمة والدفع لتكوين عقول الأمة

اقترح الشيخ أبو الحسن الندوي رحمه الله للعلاج أدوية خمسة⁽²⁾ :

- إثارة الإيمان والاحتساب في نفوس الشباب، والاعتناء الزائد بفضائل العلم والعلماء، ووجوب الإخلاص والتحذير من أغراض العلم الدنيوية، أو طلب العلم لغير الله ولغير الدين، وما ورد فيه من وعيد شديد.

(1) سورة الأحزاب، الآية 4.

(2) "نحو التربية الإسلامية الحرة في الحكومات والبلاد الإسلامية"، مرجع مذكور، ص 66-69.

- وجود الأساتذة الذين أكرمهم الله بقوة الشخصية ورسوخ الإيمان والعلم والعقل السليم والقلب الرقيق والعاطفة القوية.

- وجود دعوة إيجابية قوية تشغل عقول الشباب وتستولي على مشاعرهم وتحرك ملكاتهم العملية وما طبعوا عليه من حب للحركة والعمل والكفاح، ولا تدع مكاناً لدعوة أخرى يؤمنون بفضلها وشدة الحاجة إليها.

- إيجاد نظام اجتماعي راق، يعيش فيه الشباب حياة اجتماعية إسلامية تحت إشراف أساتذة ومراقبين يكونون القدوة الحسنة والمثل الكامل في الخلق والسيره وذوق العمل وذوق العبادة، يتميزون لا عن الطلبة وحدهم، بل عن عامة العلماء والأساتذة بمحاسبة النفس، والاحتساب لله، والتقشف في الحياة، والبعد عن غوائل النفس ومكائد الشيطان.

- تنظيم محاضرات عامة يدعى لها كبار العلماء وأقطاب الفكر الإسلامي تغرس في نفوس الشباب العقيدة القوية، وتلهب الجمرة الإيمانية، وتعيد الثقة بالإسلام، وما اشتمل عليه من تشريع وتعليم ودعوة ومناهج للحياة، وتتناول القضايا التي تشغل العالم وتشغل الشباب بصفة خاصة، والتحديات التي سيواجهونها بمجرد تخرجهم.

4. حاجتنا إلى تعليم عال في المستوى المنشود

كل أمة هي ملزمة بتطوير تعليمها، وخصوصاً منه العالي لأن شؤون حياتها، بل أمر بقائها، لصيق بمستواها الثقافي والعلمي، والذي يسهم التعليم العالي في صياغة الجزء الأكبر منه. ولقد تطورت المجتمعات وأنماطها الاقتصادية وقيمها الثقافية بشكل جعل التعليم العالي يواجه تحديات ثلاثة:

- تنامي الطلب المعرفي؛

- تعدد التخصصات المراد تعليمها والافتقار إلى الكفاية فيمن يعلمها؛

- التقلص المتنامي لدور الدولة لصالح الدور المتزايد للسوق الاقتصادية.

وهذا واقع يهدد من أن تنقلب معاهد وجامعات التعليم العالي في ظل تيار العولمة الحالي إلى مقاولات تتنافس فيما بينها داخل بورصة خاصة للمعرفة ورجالاتها، تجد فيه مجلس الأساتذة شبيهاً بمكتب دراسات تقلبات البورصة ونيل رضى وعطف المحرك والممول من القطاع الخاص، وتجد الجامعة تبعية وخانعة للمقاولات والجهات التي تمولها، والطلبة يدفعون الأموال الباهضة همهم الوحيد تكوين أنفسهم لما سيؤولهم للعمل والحصول على أرقى المناصب وأعلاها دخلاً في سوق الاقتصاد القائم.

نظام على هذه الشاكلة تسعى له وتتمناه العديد من الدول التي أرققتها ميزانيات التعليم بمختلف المستويات، وأصبحت ترى فيه غولاً ينهم ثرواتها بدل أن ترى فيه استثماراً ثرياً لضمان غدها؛ ولاشك أن نظام العولمة، بآلياته المدمرة وسرعة اكتساحه المتنامية، سيجعل العديد من مؤسسات التعليم العالي تطمح في أن تصبح مقالة أو مكتب دراسة، لا يخلو من فوائد علمية ومادية، ولا يعدم الميزانية الضرورية للبحث والتجهيز، ولا هو مفتقر للمنهج الصارم في تكوين الأطر وإعداد المتخصصين، ولكن فقير إلى حرية السباحة في بحور العلم كما يريد الباحث الجامعي، وكما يملئها رصين البحث العلمي.

هنا يخشى أن تتجه العديد من الجامعات التي سيصبح مصدرها المادي من القطاع الحر والسوق المتحركة فيه، إلى التخلص من بعض التخصصات، إما لكلفتها أو لعدم حاجة السوق لها، ويبدأ التملص من البرامج التي كانت تخدم الأهداف الوطنية إلى برامج تملئها السوق وأهداف العولمة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

ويلاحظ كل متتبع بوعي لتطور بيئات المجتمعات الإسلامية الاقتصادية أن عمليات الخصخصة الاقتصادية الجارية على قدم وساق منذ عقد من الزمن، قد أسهمت في بلورة هذا التطور المتمثل في المزيد من تقليص دور الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص في التعليم والثقافة والفكر، ويشمل ذلك، على الخصوص، مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي.

أ) لب التعليم المنشود : إخراج العلماء :

يقول الله عز وجل : ﴿المر تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود. ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك، إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور﴾⁽¹⁾.

هاتان الآيتان معبرتان عن سنن إلهية قارة ثابتة لن يجد الناس لها تحويلاً، ولن يجدوا عن سلطانها مصرفاً. فالعلم الحقيقي لا يتأتى نفعه وإثماره في الأرض على الوجهة المثلى إلا إذا كان يقصد به خشية الله. وغير المتمعن في خلق الله وكونه المفتوح للبحث والاستطلاع والسير في أطرافه بحثاً وتنقيباً، الغافل عن سنن الله في الماء وإخراج الثمرات، وغير الملتفت لمكنون العلم في إنزال ذلك الماء، وخروج ثمرات الأرض، وتلون الأتربة، والجبال، واختلاف الناس، والدواب والأنعام في اللون

(1) سورة فاطر، الآيتان 27-28.

والطبائع واللغة والعادات، لا يحسن معرفة الله بجهله لآياته في الكون والآفاق والأنفس، فإنما يدرك ذلك العلماء، ولا علم ولا علماء إذا لم تكن حصيلة العلم ونتيجته خشية الله.

فالقراءة في كتاب الكون هي إحدى الدعامات الأساسية لتكوين الإنسان الروحي والمعرفي، وهي تصديق حي ومشهود لقراءة الوحي الضرورية لإدراك غيبيات من مصير أخروي، ومراقبة إلهية، والعمل وفق شرعة ومنهاج، واعتبار بمن سلف من الأمم، واقتداء بالرسول، وتمسك بالصرائط المستقيم، لصناعة غد مشرق علماً وعدلاً في الدنيا، وإعداد لغد زاهر ومُرضٍ للرحمن جل وعلا في الآخرة.

فالذي يجهل السنن الكونية، وغابت عنه قراءة الكتاب المنظور، وهو شاخص البصر يومياً في بعض أبعاده، كيف يفهم الكتاب المسطور لا في جزئياته ولا في كلياته؟ لذلك نحن اليوم في حاجة ماسة إلى تخريج جيل جديد من العلماء العارفين بالكتاب والسنة والسنن؛ ونحتاج من أجل بلوغ ذلك إلى الإنفاق الكثير والصبر الجميل. فنسب الأمية في بلداننا مخيفة، ومستويات عدم معرفة الناس بمبادئ الدين مذهلة.

والآيتان لهما ما يفسرهما من الأحاديث النبوية الدالة على أنه لا خشية لله بغياب العلم، وإذا غابت خشية الله فذلك العذاب، نورد منها على كثرتها ثلاثة أحاديث:

- أخرج الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، واللفظ لمسلم: عن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة: يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مر بنا إلى الحج فآلقه فسأله فإنه قد حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً. قال: فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ. قال عروة فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال: "إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعاً ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقي في الناس رؤوساً جهالاً يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون"، قال عروة فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدثك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابل، قالت له إن ابن عمرو قد قدم فالقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فسألته فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى. قال عروة: فلما أخبرتها بذلك، قالت ما أحسبه إلا قد صدق أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص.

- وأخرج الإمام الدارمي عن سالم بن أبي الجعد قال قال أبو الدرداء: تعلموا قبل أن يقبض العلم فإن قبض العلم قبض العلماء وإن العالم والمتعلم في الأجر سواء.

- وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي أمامة الباهلي، قال: لما كان في حجة الوداع، قال رسول الله ﷺ، وهو يومئذ مردف الفضل بن عباس على جمل آدم، فقال: "يا أيها الناس خذوا من العلم قبل أن يقبض العلم" وقبل أن يرفع العلم، وقد

كان أنزل الله عز وجل ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم﴾ قال: فكنا قد كرهنا كثيراً من مسألته واثقيناً ذاك حين أنزل الله على نبيه ﷺ، قال: فأتينا أعرابياً فرشونا برداء، قال: فاعتم به حتى رأيت حاشية البرد خارجة من حاجبه الأيمن، قال: ثم قلنا له سل النبي ﷺ قال، فقال له: يا نبي الله، كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف، وقد تعلمنا ما فيها وعلمنا نساءنا وذرائعنا وخدمنا؟ قال: فرفع النبي ﷺ رأسه، وقد علت وجهه حمرة من الغضب، قال: فقال: "أي ثكلتك أمك هذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف لم يصبحوا يتعلقوا بحرف مما جاءتهم به أنبياءهم، ألا وإن من زهاب العلم أن يذهب حملته"، ثلاث مرار.

فإذا كان الأمر كذلك، أضحى النماء في بقاء العلماء. وأصبح رقي الأمة مشروطاً بإخراج العلماء النيرين العارفين المتبحرين في شتى ضروب المعارف الراسخين في العلم. وهذا ما انفرد في عقد الأمة حين انغمست في سباتها الحضاري، وهو ما تفننت في الحيلولة دونه إدارات الاستعمار العسكري ومنظمات الهيمنة الاقتصادية والحضارية في النظام الدولي.

فما ذكرناه من نصوص الوحي الكريم يدل على أن البقاء والنماء والازدهار والتمتع بفضل الله ورحمته ونصرته هو في بقاء العلماء. ولهذا كان القيام بذلك عند الأمم الراشدة على رأس الأولويات، ويحظى عندهم بالرعاية الكبرى والاستثمار الكثير. فتكوين رجال العلم في الدين وفيما يلزم من أمور الدنيا لبقاء الخلق والدين واجب مقدس على الأمة. وأفرادها آثمون عند الله إن هم غفلوا عنه أو تهاونوا فيه. ولا عذر لأحد منهم في كون الحكومات قد فرطت، أو أن الدوائر المسؤولة ما انتبهت، أو أن مؤسسات التعليم تقاعست، بل نحن المسلمون قاطبة، شعوباً وحكومات، مسؤولون عن أبنائنا ومحيطنا، وتفريطنا في تخصيص جزء من مالنا ووقتنا لإخراج العلماء النبهاء الفقهاء. فبقاؤنا وبقاء رحمة الله شاملة لنا هو في القيام بهذا الواجب المقدس.

ب) إخراج العلماء مشروع استراتيجي ومستقبلي :

وإخراج العلماء مشروع استراتيجي ومستقبلي يحتاج إلى نهج رشيد وتخطيط حكيم. ولا سبيل لتحقيقه إلا عبر التعلم القويم وإنشاء مؤسسات التعليم الإنشاء السليم. وحاجتنا اليوم شديدة إلى تعليم عال في مستوى هذا الإخراج. والغفلة عن ذلك جعلت عديداً من الأمور التي استنبطناها من خارج تربتنا تبدو معكوسة الثمار، رغم تفاقم نفقات السقي، وكبير كلفة الاستنبات.

فمؤسسات التعليم العالي ومراكزها البحثية، مثلاً، هي التي تطور العلوم والتكنولوجيا في البلاد الأمريكية، والأوروبية، واليابانية، ومن في فلورها؛ بيد أننا نرى في دولنا الضعيفة الوجود في ميدان الإسهام في البحث العلمي وإعداد رجاله أن تطور العلم والتكنولوجيا هو الذي يغير مؤسسات التعليم، وخاصة منه العالي.

والإعداد لغد يفرض على المجتمعات اليقظة أفراداً، وجماعات، ومؤسسات شروطه وحاجاته. وله على التعليم العالي معول كبير في مده بالضروري من الأطر والخبرات وتطوير المعارف. وتتسابق المجتمعات للفوز في حلبة المستقبل المفتوح لتحافظ على تقدمها في الركب الحضاري وقاطرتة العلمية، أو تكسب لها مواقع أحسن عطاء وأمكن استدراكاً، لما لم يمكن تحقيقه في المستقبل المفقود، عامدة لصقل العقول وإعداد المهارات، مستغلة كافة المتاح، ومستفيدة من جميع ما تسمح به دائرة المستطاع في المستقبل المشهود.

(ج) إخراج العلماء مشروع مليء بالتحديات :

ومشروع إخراج العلماء برنامج تحديات، فبيان اليونسكو للتعليم العالي للقرن الحادي والعشرين السابق الذكر يعترف في مدخله أن التعليم العالي، بكافة أرجاء الأرض، يواجه تحديات ومصاعب كبيرة تهم تمويله والمساواة في شروط ولوجه، ومستوى الدراسات، وتأهيل أساتذته وموظفيه، وترقيتهم، وتمكينهم من تكوين في مستوى الكفاءة والجودة، والبحث، وحسن الخدمات، ودقة البرامج، ومحاربة بطالة المتخرجين، وعقد اتفاقيات لتعاون مثمر ونافع، وحسن الاستفادة من التعاون الثنائي والدولي.

كما يواجه تحديات أخرى منها ما هو لصيق بتنامي الطلب عليه، إذ ارتفع عدد الراغبين فيه، على الصعيد الدولي، من 13 مليون طالب سنة 1960 إلى 82 مليون طالب سنة 1997، مما يدل على كثير تطوره، فضلاً عن تنامي تعدد فروعه، وتصاعد الميزانيات والموارد المرصودة له. ومنها ما هو متعلق بمجال تطور العلوم والتقنيات التي غيرت وطورت شكل استلهاام المعارف، وتعلمها، وكيفية إدارة ذلك، وتوزيعه، ومراقبته والوصول عبر أقرب السبل وأمتنها إليه، مع الحرص على المساواة في كل مراحل المنظومة التربوية.

يقول بيان اليونسكو المذكور : «... لهذا يواجه التعليم العالي نفسه تحديات هامة تلزمه بالتغيير والتجديد بشكل أكثر جذرية لم يسبق له أن قام بمثله، بحيث يتمكن مجتمعنا، الذي يعرف اليوم أزمة خطيرة على صعيد القيم، من الانتقال من الاهتمامات الاقتصادية الخالصة إلى أبعاد أعمق في الأخلاق والروحانية».

وكثير من مؤسسات تعليمنا العالي يواجه تحديات إضافية، مثل معاناته من وطأة البيروقراطية والتقنن في وضع العراقيل للحد من حجم الطلاب الوافدين عليها لمتابعة دراستهم. وهذا ما جعلها بعيدة عن مبدأ المساواة الذي ينبغي أن يطبع كل مؤسسة تربوية، وخاصة تلك التي تعنى بالمستويات العالية. فابن الريفي أو ابن العائلة الفقيرة لم تعد له نفس الحظوظ للانخراط في التعليم العالي مثل ما كان عليه الأمر مثلاً - على ضالته - في بداية استقلال معظم دول العالم الإسلامي.

إن تطور العلوم والتكنولوجيا والتغيير الحاصل في مجالات التشغيل، وتنوع الخبرات المهنية، واعتماد الاقتصاد على نظام جديد تقلصت فيه نسبة تدخل الدولة ونما فيه جانب تدخل القطاع الخاص، كل ذلك وغيره من آثار العولمة وتحرير السوق يدفع التعليم العالي إلى ضرورة المراجعة الشاملة لمواجهة تحديات تهدد بقاءه إذا لم يقدم على تغيير في المستوى المطلوب.

ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة تدخل الدولة كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كانت الجامعة، ومعها مؤسسات التعليم العالي، تسعى لسد حاجات الدولة وإدارتها ومؤسساتها من الأطر والموظفين في شتى التخصصات، أما وقد بدأ - بفعل عوامل عدة منها عولمة السوق، وتحرير الاقتصاد وربطه بقوانين وتيارات دولية - مجال الدولة يتقلص في الاقتصاد والمجتمع، ومن ثم في مستقبل التربية والشغل، فإن كبريات الجامعات بالدول الصناعية قد انكبت على الاهتمام بالطالب من جهة، والبحث عن موارد من القطاع الخاص من جهة أخرى. بل نجد في العديد من الدول السلطة المركزية للقضايا التربوية تدفع الجامعات إلى نوع من الاستقلال في الميزانية المالية، وحثها على البحث عن الموارد في القطاع الخاص، أو من خلال بيع بعض منتوجها المعرفي أو توظيف خبراتها العلمية. ولا نخال دولنا التي ألفت الاطمئنان إلى النقل الشديد والحرفي لما تقدم عليه دول العالم الأول ومن حولها، إلا سالكة نفس النهج - وخاصة حين اشتداد الأزمة وقلة الموارد - دون تبصر بالعواقب أو دراسة للمزايا والمفاسد. وهو ما ينذر بمشاكل عديدة في الغد القريب، ليس لسوء الفكرة، ولكن لسوء النقل وتلف على التبعية مع قلة الخبرة.

د) التعليم المشهود يواجه ثورات ضخمة دون صمود :

ترى دراسة أنجزت لصالح الوزارة الفرنسية للتربية الوطنية والبحث والتكنولوجيا قام بها فريق من الخبراء الفرنسيين برئاسة جاك أتالي (Jaques Attali)،

المستشار السابق للرئيس فرانسوا ميتران، والمعروف بدراساته المستقبلية والتحليلية التي لا تخلو من استفزاز، أن التعليم يواجه ثورات أربع⁽¹⁾ :

* الأولى : في العلوم والتكنولوجيا :

في هذا المجال يتنبأ فريق الخبراء، من خلال تشخيصهم وتحاليلهم، بأن المناهج ستشهد انقلاباً كبيراً، وأن عليها أن تتماشى مع التقدم المعرفي السريع الخطى. من أجل ذلك نصح الخبراء بفسح المجال للعمليات التطبيقية، وأن يكون لها حظ وافر بجانب الدراسات النظرية، لأنها مفتاح البحث، وسبيل للانغماس في المتصور والمخمن، سواء حين العمل أو حين النشاط الترفيهي. فالعديد من المهن القادمة ستطلب معرفة كبيرة بعلوم الاتصال وفنون التواصل الإلكتروني وما يصاحبها من تكنولوجيات ومعرفة باللغات.

* الثانية : في العلاقات بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي :

يرى الخبراء أن التعليم العالي مدعو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يبتعد عن أسلوبه القديم في الاكتفاء بإخراج الموظفين والأطر التي تحتاجها مؤسسات الإدارة الرسمية، وأن لا يجعله يحتل المرتبة الأولى في أولوياته كما كان عليه الحال في العشريات السالفة.

ذلك أن نوعاً جديداً من العلاقات بين الدولة وأجهزتها، والتعليم العالي ومؤسساته قد أضحى ضرورياً للتغيير الذي تعيشه أجهزة الدولة نفسها، والواقع الشديد الزلزال الذي تخضع له كل من سوق الاقتصاد وسوق العمل. فمن واجب التعليم العالي، دوماً، أن يسد حاجات إدارات ومؤسسات الدولة، ولكن عليه، أساساً اليوم، أن يمد المجتمع بكافة مؤسساته بالعقول النيرة، والأطر النابغة، التي تستطيع المنافسة دولياً، وتطوير الواقع محلياً، والحفاظ على مستوى من التقدم مواكب ونام وطنياً.

إن هناك أنواعاً جديدة للتكوين ينبغي تلقينها لنوع جديد من الإدارة والتدبير ملزمة به أجهزة الدولة ومؤسساتها، بما فيها مؤسسات التعليم على مختلف مستوياتها، وخاصة منها العالي، حتى تستطيع أن تواجه، بنوع من الثقة في الغد والسيطرة على الواقع والوعي بتقلباته وهزاته، مختلف التحديات، وتجتاز بأمان

(1) "في سبيل نموذج أوروبي للتعليم العالي" (Pour un modèle européen d'enseignement supérieur)، وهو تقرير أعد من طرف لجنة من 16 خبيراً برئاسة الأستاذ جاك أتالي بناء على طلب من وزير التربية الوطنية والبحث والتكنولوجيا الفرنسي بتاريخ 21 يوليو 1997م.

كبرى ما يعترضها من العقبات. فالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الرسمية كلها اليوم في حاجة إلى تكوين خاص، سواء حين التوظيف الجديد للأطر، أو للمزيد من التأهيل والتكوين للأطر الموجودة.

* الثالثة : في العلاقات، بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص :

يلاحظ الفريق أن تشخيص تطور الواقع يوحي بأن سوق العمل بات يديره ويؤثر فيه بشكل عام القطاع الخاص، بل إن مقاولاته ومؤسساته، وما تحتويه من أطر عالية التأهيل وصناع مهرة، وما توظفه من أموال ورساميل، أضحت هي ثروة الدولة الأساسية وعمود اقتصادها الفقري. ولا يمكن لمقاولات وشركات ومؤسسات القطاع الخاص أن تؤدي دورها الوطني والدولي إلا بربط علاقات متينة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكزها البحثية، علاقات لا تحكمها الخلفيات ولا صراع الطبقات أو تنافس السلطات.

كما يقدم التقرير كحجة على صحة ما انتهى إليه مثلاً من الولايات المتحدة : فمعهد مساشوسيت للتكنولوجيا وحده كان وراء إنشاء قرابة 4000 مقالة وشركة، أزيد من نصفها أسسه طلاب متخرجون من هذا المعهد بعد خمسة عشر سنة من التخرج، وواحد من ستة منها بعد خمس سنوات من التخرج، تضمن العيش في مجموعها لقرابة المليون من البشر. فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمعهد واحد فكيف بمؤسسات التعليم العالي كافة، والمتنافسة في التآلق في تكوين الأكثر كفاءة، والأقدر على سد حاجات سوق العمل وتطوير سوق الاقتصاد.

هؤلاء المتخرجون من هذا المعهد وحده لهم وقع اقتصادي، سواء من حيث الدخل أم من حيث الأثر، على الاقتصاد المحلي والدولي أكبر من أي بلد مرتبته الدولية دون العشرين من حيث الدخل القومي. وغير خاف أن صناعة برامج الكمبيوتر ابتكرتها مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة، وهي من حيث الترتيب ثالث صناعة في البلد بعد صناعة الطيران والصيدلة، مثله في الولادة والنمو السريع كمثل إحدى الصناعات الحديثة: بيوجنيتيك (Biogénétique) (علم الاستنساخ)، والذي أفرزته الجامعات ومراكزها العلمية بالأمس القريب جداً، والذي هو في طريقه كذلك إلى احتلال مرتبة مشابهة وأداء دور اقتصادي مماثل.

وإذا كانت فرنسا ترى نفسها متخلفة عن مثل هذه المبادرات، وأن مؤسساتها ومقاولاتها لم تستطع إفراز مثل هذه الظاهرة في ابتكار الصناعات، فماذا يمكن قوله عن بلدان العالم الإسلامي ؟ هذا علماً أن فرنسا لها مقاولتان بين الخمسين مقالة الأوائل على الصعيد الدولي في مجال البرمجيات (صناعة برامج الكمبيوتر)، وإن

كانت تشكو من أن لا وجود لها ضمن شركات العشر الأولى الصانعة للكمبيوتر، فإن لها شركة واحدة ضمن المائة شركة في مجال البيوتكنولوجيا. ولكن هذه المرتبة تؤرقها وتعتبرها غير مشرفة، خاصة حين ينبه الخبراء وذوو الاختصاص والمتابعة والمراقبة إلى أن الشركات الفرنسية الموجودة في مراتب مقبولة، إذا ما قيست بالعديد من الدول المتقدمة، تشكو من غياب الصلة بينها وبين التعليم العالي، رغم أن معظم مؤسسيها هم من خريجي هذا التعليم.

ولهذا ينصح فريق الخبراء بأن من مهام التعليم العالي الدفع إلى إنشاء المقاولات القوية وطنياً ودولياً، خاصة وأن الصناعة الحديثة أصبحت تستلزم من الذكاء حظاً أوفر بكثير مما كانت عليه الصناعة قديماً حيث كان التركيز فيها أساساً على المواد الخام. ولهذا ينبغي أن تتطور القوانين والإجراءات الإدارية بحيث يسمح للجامعات والمعاهد الكبرى بأن تنشئ مقاولات وشركات للبحث العلمي والصناعة التكنولوجية، وأن تكون ممن يتنافس في تسجيل الابتكارات وإعداد المهارات في شتى العلوم والفنون.

وتجدر الإشارة، ونحن بصدد الحديث عن التحديات المستقبلية، إلى أن "الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي" لمنظمة الإيسيسكو قد أشارت، في جانبها الاستشرافي، إلى خلاصة الدراسات الاستشرافية العالمية الحديثة في بيان الاتجاهات المحتملة الوقوع في السنوات العشر أو السنوات العشرين القادمة، انطلاقاً من تحليل الماضي القريب ومعطيات الواقع الجاري. وهي تكاد تجمع في معظمها على سيادة الاتجاهات الثمانية الآتية⁽¹⁾:

- * اشتداد الصراع الفكري والثقافي وسيادتهما في كل الميادين، لأن التحدي الكبير الذي سيواجهه العالم في السنوات القادمة هو تحد فكري وثقافي بالأساس.
- * تضاعف النمو الديمغرافي وتفاقم سكان العالم الذين سيصل عددهم ما بين 8 إلى 10 مليار من السكان سنة 2025. ويتفجر عن هذا الاتجاه أربع مشكلات أساسية :
- الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب،
- الشيخوخة الديمغرافية في البلدان الصناعية؛
- الهجرات الدولية وما تحدثه من بزوغ مجتمعات متنوعة الثقافة ومتعددة الأعراق؛
- الحضرية وتطور المدن.

(1) "الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي"، منظمة الإيسيسكو، ص 19-20.

- * صعوبة تحقيق الأمن الغذائي للبشرية، خاصة في دول الجنوب.
- * تفاقم الأمية حيث سيكون واحد من كل أربعة أفراد في العالم أمياً، مع التركيز على تلازم الفقر والامية.
- * دخول العالم الثالث إلى المأزق بفعل تدهور أسعار المواد الأولية وارتفاع المديونية.
- * تفاقم الأخطار الكونية المتمثلة، أساساً، في الكوارث الطبيعية والتقنية، وتزايد التلوث والصراع، واتساع رقعة التصحر من جراء ارتفاع حرارة المناخ الأرضي.
- * اشتداد أثر التقنيات الحديثة مثل الإعلاميات، والبيوتكنولوجية، وصناعة المواد والألياف الجديدة، وانعكاس ذلك الأثر على فكر المجتمع وثقافته.
- * بزوغ مجتمع الإعلاميات، وستصاحبه ثلاث قطيعات :
 - القطيعة المتزايدة بين التنمية الاقتصادية واستهلاك مواد الطاقة الأولية وغيرها؛
 - القطيعة بين دائرة تداول النقد والاقتصاد الحقيقي؛
 - القطيعة بين التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص الشغل، وذلك بفعل دخول التقنية الحديثة إلى جميع الميادين بدرجة يمكن معها إنتاج المحتاج إليه فوراً وحسب مواصفات طالبه، حيث تصبح المقاولات والمؤسسات ملبية حاجات شخصية ناقلة من اقتصاد قطري أو تكتلي إلى اقتصاد كوني.
- وبعض هذه الاتجاهات قد ساد بالفعل خلال الثمانينيات والتسعينيات، وبعضها يظل حاضراً بضعف غير محتمل التطور، ولكن حضوره بشكل من الأشكال الحادة وارد. ويصعب علينا دائماً أن نقدر الاتجاهات المتعلقة خاصة بالعالم الإسلامي، ذلك أن العالم لم يخضع ولو مرة واحدة لدراسة شاملة تهتم بتصورات مستقبله بشكل علمي رصين وجاد، يقوم بها فريق متعدد التخصصات من الغيورين على إسلامهم والمحبين لأمتهم، على الرغم من تعدد المحاولات الفرعية في العديد من المجالات كل منها على حدة، لكن دون تنسيق يذكر.

الرابعة : في حركة استلهاهم المعارف :

لاحظ الخبراء الفرنسيون - وأخالهم تأخروا في الملاحظة دهرًا طويلاً - أن الفصل بين التكوين وممارسة العمل لم يعد ذي جدوى، فالتكوين بحد ذاته عمل، ولم

يعد مقبولاً أن يرفض تسجيل عامل في التعليم العالي إلى أن ينقطع عن عمله، أو يرغم متخرج بعدم متابعة التعليم كي ينخرط في الحياة المهنية، ولهذا أوصى هؤلاء الخبراء الجهات المختصة بالانتباه إلى أشياء ثلاثة :

- لن يكون لأي شهادة جامعية الشرعية الأبدية. ففي مدة تتراوح بين ستة وخمسة عشرة سنة تفقد هذه الشهادة قيمتها، إذا لم يكن صاحبها قد انخرط في تكوين أو مارس بحوثاً تؤهله لمواكبة معارف عصره تحت إشراف الجامعة.

فالمعرفة اليوم تخضع أكثر من أي وقت مضى للبلى والتقادم. ومن هنا أصبح التكوين المستمر من أولويات وكبريات مهام التعليم العالي - بل أصبح قضاء بضعة شهور كل خمس أو عشر سنوات - ولعل هذه المدة تصبح غداً أقل من سنة أو سنتين - في رحاب الجامعة لمتابعة التعليم ضرورياً، ليس فقط لمواكبة التطور، بل للمحافظة على العمل ذاته، سواء كان في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

- أن يستلزم أي تكوين إضافي ترقية وراتباً إضافياً، فالتكوين المستمر لا يكون في صالح صاحبه فقط، وإنما في صالح المجتمع ككل، ولهذا ينبغي أن ينال صاحبه ما يستحقه، ليس من باب التشجيع فحسب، ولكن من باب العدل في التقدير، وإحقاق الحقوق في التدبير، حتى يصبح مسلماً به عند الجميع أن الرقي في العلم والمعرفة يفضي إلى ارتقاء في الوضعية وزيادة في الراتب ؛ بل حتى لو كان صاحب هذا الترفي في العلم هو رب العمل ذاته، فسيشعر أن الإضافة في مؤهلاته العلمية، وتحسين معارفه الفنية، سيسمح لا محالة بزيادة الوعي بالمتاح أمامه من الإمكانيات، ويؤهله لاستفادة قصوى ومفيدة من الفرص المتاحة له ولمؤسسته. ولا سبيل إلى الرقي إذ لم يعد التعليم العالي على جعل هذا الأمر قضية مسلمة، وجزءاً هاماً من الاستثمار الاستراتيجي.

- لم يعد مجدياً أن يؤدي أستاذ التعليم العالي نفس المهمة مدة طويلة :

وفي هذا المجال ينصح التقرير بتيسير النقل الجغرافي والمؤسساتي لأساتذة التعليم العالي، فكون التعليم مجبر على ربط الصلات الوثيقة بالقطاع الخاص، بل لزوم انخراطه في إنشاء المقاولات وابتكار الصناعات، يلزم القوانين الرسمية والإجراءات الإدارية بأن تسمح لأستاذ التعليم العالي أن يمارس شتى المهام طيلة نشاطه العلمي بالجامعة حيث يدرس ويبحث، ويتابع تعليمه هو كذلك أسوة بغيره، ويدير مؤسسات البحث والمقاولات في الصناعة المتولدة من المبتكرات الجامعية وغيرها مما له نفع على تنمية مهارته وخبراته.

ولعل البعض - وخاصة داخل عالمنا الإسلامي - يرى في خروج الأستاذ الجامعي للمجال المقاوالاتي نوعاً من صرف اهتمامه عن العلم وانغماسه في التجارة. وننبه إلى أنه قد ولى الزمن الذي كانت التجارة فيه حكراً على أصحاب رؤوس الأموال، فقد أضحى العلم والمعرفة رأسماً لا قيمة لا تقدر بثمن. ولم يعد عيباً بالدول الصناعية إلا لدى بعض الفئات التقليدية أن يتمتع الأستاذ الجامعي إلى جنب تألقه العلمي بالدخل العالي والتوفر على مال وفير يسمح له ولطاقمه بالاستثمار في شتى المجالات.

(هـ) التعليم مجبر على التجديد إن رام تكوين العقلية العلمية :

من خلال ما عرضناه من تحديات ضخمة وواجبات جسام، حق لنا أن نتساءل : هل نعيش نهاية زمن التعليم العالي وموت الجامعة كما عرفها الغرب منذ بدايات عصر التنوير وعهود ازدهار المعرفة الموسوعية ؟ إن «سيادة معايير الكفاءة المقومة مالياً وربحياً محل المعرفة، وصعود الإداريين في مواجهة الأكاديميين، وتهميش المشاركة في اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم العالي، واحتمال تدهور البحث الأساسي حيث لا يترتب عليه هامش ربح مباشر للصناعة كما في حالة البحث التطبيقي والتقاني»⁽¹⁾. تسهم في موت الجامعة كما عرفت من قبل، وستفسح المجال لمخلوق آخر مشوه البنية عديم الفائدة، بحجة مواكبة العصر ومسايرة التطور⁽¹⁾.

فمن أهداف العولمة الأساسية، بل من محركاتها القوية أن يكون المال دولة بين الأغنياء من المجتمعات، وأن يؤول الأمر إلى المترفين. وهذا ما يحاربه الإسلام محاربة شديدة. وغياب التبصر لما يتطلبه التعليم العالي على ضوء ما نحتاجه من علماء في مستوى الإخراج الذي نبهنا له في ذكر الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة لا على ضوء ما تمليه ضغوط العولمة، سيجنبنا العمل بتلك الوصايا التي تنصحننا باغتراف تكنولوجيا الموت في وجه فن الحياة.

فلقد أخذ الخطاب التحذيري من الغفلة عن السباق التكنولوجي مع ما يصاحبه من تهويل مفرط للتقدم في مجال الاتصال وتوفير المعلومات، شكلاً من التهيب الذي يغرس في النفس التسليم بقوة مالكي زمام التفوق التكنولوجي في هذه العلوم، ويضعف الذات التي تحتاج إلى الجهد الكبير لتكون في مستوى الذكاء الصناعي للحاق بركب علوم الاتصال وتدبير المعلومات المعاصرة. ونحن نحتاج لمواجهة إلى الثقة بالنفس، والإيمان بأننا نستطيع التغيير والتمكن من تحديد المصير.

(1) نادر فرجاني، "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 238، 11/1998م، ص 84.

أكد أننا نحتاج إلى إتقان السباق في درب اكتساب تكنولوجيا المعلومات، والتي بدأت مفعولها الدولي بخطى بطيئة في أواخر السبعينيات، وأضحت اليوم شيئاً علمياً بعد أن اكتسحت معظم ساحات النشاط الاجتماعي والثقافي والعلمي. والأمر ليس بالشيء الهين، فلقد احتاجت فرنسا لعشر سنوات لتعميم شبكة المينيتيل (Minitel) على 25000 مشترك، بيد أن شبكة الأنترنت تشهد ولادة ما يزيد على 1.000.000 موقع كل شهر في العالم، وهذا ما اعترف به رئيس الوزراء الفرنسي الحالي ليونيل جوسبان حين أقدم على ثورته المعلوماتية سنة 1997م (انظر الملحق المخصص لعرض هذه الثورة لمزيد من الاستفادة).

وهذه الثورة المعلوماتية الفرنسية المعاصرة تدل دلالة واضحة على أن التعليم العالي لا يمكن أن يقوم بأعباء التغيير وحده، بل على أجهزة الدولة العليا أن تقوم بثورة كبرى وتغيير جذري في عدة مجالات وعلى أعلى المستويات، لكي يؤدي التعليم العالي واجبه اليوم على شكل يسمح للمجتمع بسد الفجوة التي تفصله عن التقدم الضروري والمواكب للتطورات العلمية المعاصرة، مع الحفاظ على هويته الذاتية، وقيمه الثقافية والحضارية.

فصناعة المولتيميديا (multimédia)، أو صناعة الاتصال متعدد الوسائط، والتي تضم صناعات الكمبيوتر والاتصال وصناعات السمعي - البصري، تشكل اليوم أحد المحركات الكبرى والضخمة للتنمية ومنجماً هاماً لسوق العمل. وأضحى علم الاتصال يكتسي حيوية استراتيجية، وأداة هامة من أدوات التنافس. يضاف إلى ذلك أن نسبة الذكاء في الصناعة الحديثة عالية جداً، وكل مجتمع لا يفرز أذكى بالعدد المطلوب ويتبنى التعليم المفرز للأذكى، ويقوى في مجتمعه قيم احترام وبلورة الذكاء، معرض، إن عاجلاً أو آجلاً، للاندحار والذوبان.

وبدهي أن تعليم التكنولوجيا المعاصرة يبدأ في المدارس الابتدائية، فعدم وجود وسائل الاتصال من كمبيوتر ووصل بشبكة الأنترنت بهذه المدارس وبمختلف مراكز ومؤسسات التعليم، يجعل إمكانيات التعليم تتفاوت وحظوظ كسب المعارف تعزز من الفوارق الاجتماعية، لكون أبناء الأغنياء وذوي الدخل المتوسط سيتفوقون حتماً على أبناء الفقراء وذوي الدخل المحدود، لتوفر الأولين على إمكانيات اقتناء الكمبيوتر والاشتراك في شبكة الأنترنت، إن لم تكن شيئاً عادياً من أثاث بيوتهم، بيد أن الآخرين لا يجدون لذلك سبيلاً إلا عن طريق مقاهي ونوادي الأنترنت، مما يزيد ذويهم كلفة إضافية لا يطيقها إلا القليل منهم رغم ضيق الوقت وضغط المناخ الذي يشعر به الطالب أو الباحث في المقهى أو النادي مقارنة مع الجو العلمي الذي يحس به وهو يمارس بحثه عبر أدوات مماثلة في بيته أو داخل الحرم الجامعي.

فالحث على الذكاء وإعداد رجاله أمر لا تقوم به المؤسسة التعليمية وحدها، وإن كانت صاحبة الحظ الأكبر فيه. فالإلى جنبها يقوم المجتمع، وعلى رأسه الدولة، بما عليه من الواجب، تقوم الأسرة كذلك بما يلزمها في هذا الصدد. فأمران لا يجتمعان: فن وتعفن. فعلى الدولة إزالة ما يسهم في تعفن الحياة الاجتماعية والاستثمار في ازدهار الفنون وفرض احترام الفن والعلم وتعزيز قيمها في المجتمع، من حرية وتشجيع المبادرات الطيبة، وحماية البيئة، وحب العلم، والحفاظ على العدل، واحترام الحقوق، وتكريم الجمال في الصنعة والعمران والهندام. كما على الأسرة القيام بقسط كبير من ذلك حيث يتمثل أفرادها لما تمليه هذه القيم النبيلة من سلوك وواجبات وتصرفات، فينشأ النشء حريصاً على العلم مدافعاً عن العدل، محباً للجمال، نافرأً من كل ما يشين بالذات والمجتمع على السواء.

ومن المخاطر التي تهدد تعليمنا، نظراً لغياب الاستراتيجية الشمولية في مجال تحديث أدوات التعليم وإدخال وسائل الاتصال المتطورة كمنهل حديث للتزود المعرفي، اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع لوجود مؤسسات تربوية - وخاصة في القطاع الخاص - قد دخلت عصر التكنولوجيا الحديثة جاعلة منه أداة لاستجلاب العديد من الزبناء، بيد أن العديد من المدارس العمومية والخاصة يفتقر لأدنى وسائل البيداغوجية التقليدية فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعاصرة. كما أن نفس الداء سيزيد من اتساع الهوة بين المدينة والقرية، وسيجعل القرية تنأى أكثر من ذي قبل، ليس فقط لافتقارها إلى المؤسسات والأطر الضرورية، ولكن لضعف تجهيزاتها التي لن تستطيع في ظل السياسات التربوية الحالية، لا مواكبة تطور المجتمعات في مجال العلوم الحديثة، ولا منافسة مثيلاتها في المدن والمراكز الحضرية.

هذا فضلاً عن الفوارق التي تحدثها وستحدثها هذه العلوم في صفوف فئات المجتمع، لأنها لغة تخاطب واغتراف خاصة مع المعرفة ومناهلها، يتقنها المتمرنون ويجهلها من لم يألف أو لم يحسن التعاطي لها، علماً أن خبراء الاقتصاد المعتمدين على ذات الفنون في توسيع دائرة النفوذ سيسعون إلى تعميم استعمال فنون التواصل في التلفاز والهاتف وتبدير شؤون الحياة الروتينية، من أداء للفواتير المتعددة من ماء وكهرباء، وكراء، ونقل، وطلب سلع، وشراء أدوات، وتعامل مع الأبنك، وصرف للعمليات، وغيرها من الأمور التي ستدفع مع المدة كل فئات المجتمع النشطة إلى الانغماس الإجمالي في بحور التفنن والإتقان لعلوم الاتصال المعاصرة، وخاصة في مستوياتها الشعبية.

5. وظائف التعليم العالي المنشود

(أ) تمكين كل طالب من الوصول إلى مرتبة التألق العلمي :

ويوصي الخبراء في هذا الصدد بأن لا يسمح بعد اليوم لطالب أن يغادر الدراسة مكرهاً دون أن ينال أي شهادة إذا كان يبذل الجهد لنيلها. ففشله في مادة معينة أو مستوى معين ينبغي أن يكون دافعاً له لإعادة النظر في اختياراته وتقويم كفاياته ومساعدته على ذلك تقتضي فسح المجال له لمتابعة دراسته حيث يرى حظوظه متوافرة، ولا يصرف عنه إلا لغيره بعد أن يتبين أن حظ متابعته التمدرس في الشعبة أو التخصص الذي هو فيه ضعيف، والأولى به استئناف الجهد في ميدان يناسبه.

هذه الوظيفة تحتاج إلى تنسيق قوي وعمل إجرائي بين مختلف الشعب والكلية والجامعات والمؤسسات، كما تقتضي إزالة النظام الفرنسي الذي - لأسباب سياسية قبل الثورة الفرنسية وخاصة بعدها - قسم مؤسسات التعليم العالي إلى مدارس كبرى وجامعات.

فالتعليم العالي ينبغي أن يكون واحداً، للناس كلهم نفس الحظوظ لولوجه حسب كفاياتهم ونبوغهم، فنظام مدارس الأعيان لا محل له إذا أردنا تكوين العقليات العلمية حقاً، ذات الملكة النقدية والروحانية الاجتهادية، والقوة الإبداعية، مع ما تحتاجه من عزم وحزم وعدل ومواظبة لجميل السلوك وحسن التعامل.

ولا ينبغي أن يفهم من اقتراحنا أننا نرغب أن يتساوى الطلاب والطالبات في نيل الشهادات، فلا يميز بين مجتهد ومتهاون، ولكننا نرى أن ديمقراطية التعليم، تفرض إتاحة كافة الفرص للمتهاون حتى يستدرك، وإعادة توجيهه ودعمه حتى يتأهل لمستويات أعلى، بنفس العناية والاهتمام اللذين يلزم صرفهما للناطقة المتميز ليصل إلى أعلى مستويات التألق.

فالملاحظ أن التعليم العالي المشهود يضيع هذا وذاك، فالناطقة من شدة الإحباط يندرج فيما يدعى بالعقول المهاجرة إن عاجلاً أم آجلاً، والآخر ترمي به الجامعة ليعزز صفوف الأيادي والعقول العاطلة، وكلاهما آفتان تستنزفان الكثير من الطاقات والجهد والمال، وتندثر بالخطر الشديد في القريب من المال.

(ب) تنمية المواهب وترقية المعارف :

ولئن كانت هذه الوظيفة من باب ما هو تقليدي وبدهي في التعليم العالي، فإنها اليوم تحتاج إلى فتح المجال للباحثين في شتى المراكز العلمية أن يدرسوا بالجامعات

والمعاهد والمؤسسات، وأن يمرنوا طلابهم بهذه المراكز على البحث التطبيقي والتأهل الابتكاري والإبداعي.

وهذا أمر ليس بالهين، لأن الإجراءات الإدارية القائمة، وما رسخ من عادات الفلسفة التربوية التقليدية جعل للجامعة حمى يدافع عنه الأساتذة بشراسة وهم محقون، ولكنهم لم يترددوا في الدخول في أي تعاون ثنائي بين مؤسساتهم ومراكز البحث العلمي، إذا أحسوا بأنهم لاشك سيفيدون ويستفيدون ولن يهمشوا، أو يحجز على حريتهم واختصاصاتهم فلن ينشغلوا إلا بما هو نظري. الحجة أن التطبيق هو اختصاص الباحث في مجالات تطبيق العلم النظري بمختبرات ومراكز البحث العلمي.

من هنا كان لابد أن يسمح للأستاذ الجامعي بإنشاء مقاولات للبحث والابتكار باسم الجامعة وبرأسمالها. وما زال العديد من رجال الإدارات والأطر التربوية يرون انخراط الأستاذ في التجارة مبعداً له عن العلم، بل لا يطبق بعضهم ولا يقبل الكثير من قادتهم أن يروا دخله يرتفع وراتبه ينمو، بيد أنهم لا سبيل لهم لمنافسته أو مقاسمته ثروته.

فلا يعقل أن يسمح للطالب أن يتوق بعد تخرجه لأرقى الرتب، ويمنع الأستاذ من أن يحسن وضعه الاجتماعي ودخله المالي، ورفع مستواه المعرفي، وإنجاز مشروعه البحثي. فلم يعد مجال للفصل بين النظرية والتطبيق في كافة العلوم، بما فيها العلوم السلوكية والاجتماعية والأدبية، أو تلك يظن أنها مجردة، فالطالب الذي لا يحتك بالمجتمع ولا يحمل همومه لا مشروع له، ومجالات التطبيق في المجتمع والمختبر قبل التخرج تمكنه من فرص اختبار ما استوعبه من نظريات، وتفتح ذهنه للتجديد والمزيد من البلورة لتلك النظريات ذاتها. وما من شك أن العولمة وتطور حركة السوق الاقتصادي واتساع نفوذها سيدفع إلى تطور المؤسسات والمعاهد والكليات، ويعمد إلى اغتيال التي لا حاجة له بها ولا بأطرها وخريجها، بل قد يكون من خطط محركي عجلات العولمة خنق أنفاس جامعات تحافظ على الهوية وتهدف لترسيخ المرجعية والدفاع عن الذات الإسلامية.

ولهذا ينبغي أن يبقى الزمام بيد الدولة في ضبط شكل التعامل مع السوق في مجال التعليم العالي. ولا سلطة لها في وجه قوة السوق الكاسحة إلا بتعميق المشاركة الشعبية وتعميم فعل الشورى في مختلف دواليب إدارتها ومؤسساتها، لأن التجربة أثبتت أن العولمة مهما قوت لا سلطة لها على الفئات ذات البنيان المرصوص، وأن الصامد على هويته يملئ شروطه عليها أكثر مما تزيد أن تفرض هي عليه.

فترسيخ القيم وتقوية الذات وتحصين الهوية هو صلب مقاصد الإسلام وروح القرآن الكريم، فمن لا يعرف الله ولا يتقيه ويخشى حدوده ما أهونه أمام هذا الغول الهاجم، مع ما يلزم من العلم والحلم والبصر الحديد والرأي الرشيد، إذ لا جدوى بأن توصف العولمة بأنها الدجال، ولا أن يهون من سلبياتها بوصفها مغنماً مهما كانت الأحوال.

ولقد تحدث الشاعر محمد إقبال عن الأقوام المغلوبة كيف خدعت الأقوام الغالبة عن نفسها وزينت لها "نفي الذات"، ويضرب مثلاً: قطع من الغنم تسلطت عليه الأسود، تصول عليها وتنال منها ما شاءت كلما شاءت. ففكر كبش في أمر جماعته فبداه أن يضعف في الأسود نزعة التغلب والصولة، وأن يصرفها عن الاعتداد بالقوة، فادعى أنه نبي مرسل إلى الأسود، ودعاها إلى الزهد والاستكانة وإنكار الذات، ونهاها عن أكل اللحم وعلمها أن الجنة للضعفاء، وأن القوة خسران مبين. وقال: «يا ذابح الشاة اذبح نفسك، واغفل عنها إن تكن عاقلاً، أطبق عينيك وأذنيك وشفتيك ليصعد فكرك فوق الفلك، إن هذه الدنيا مرعى العدم، فإياك أن تركز إلى هذا الوهم».

ويصور الشاعر رحمه الله أثر هذه الدعوة في الأسود بهذه الأبيات :

كانت الأسود جهاداً ملّت	وتمنت منه عيش الدعّة
عن هوى أصغت إلى النصيح المنيم	ودهاها الكبش بالسحر العظيم
جوهر الآساد أضحي خزفا	حين أضحي قوتهن العلفا
ذهب العشب بناب عسر	أطفأ الأعين ذات الشرر
هجر الصدر فؤاد مقدم	فلذا المرأة فيه تظلم
وذوى في القلب شوق العمل	وجنون السععي ملء الأمل
ذهب الإقدام والعزم الأمر	والسنا والعز والمجد الأغر
برثن الفولان فيها قد وهن	واستكان القلب في قبر البدن
ونما الخوف بنقص المنة	قطع الخوف جذور النخوة
كل داء في سقوط الهمة	إنه العجز وضعف الفطرة
نامت الأسود بسحر الغنم	سمت العجز ارتقاء الفهم

(ج) ربط التعليم ومؤسساته بحاجات المجتمع وواقع السوق :

إن مرحلة التعليم العالي التي تعد آخر مراحل الإعداد العلمي، يلزم أن يكون للمتخرج بعدها جميع الحظوظ للمنافسة في سوق العمل من جهة، وتحل واجباته كفرد منتج في المجتمع من جهة أخرى.

ولهذا كان من غير الطبيعي أن تخرج الجامعات والمعاهد موظفين لا حاجة للمجتمع بهم، يعززون صفوف البطالة الجامعية ويشكلون هاجساً يورق الدوائر الحكومية، فضلاً عن الضياع الذي يصيبهم ويصيب المجتمع من عدم الاستفادة من قدراتهم ومؤهلاتهم.

وهذا يحتاج إلى أن تقوم الدوائر الحكومية بمسؤولياتها في إعادة الاعتبار لبعض المهن التي استصغرها الناس أسهموا في تهميشها - رغم حاجة المجتمع إليها - درج الإدارات المعنية في أن الرواتب المالية وأصغر الرتب الوظيفية. كما يفرض على مؤسسات التعليم، وخاصة التي تعنى بالتعليم العالي أن تنمي في روادها وطلابها حوافز التحدي والاعتماد على الذات وابتكار سبل العيش الرغيد والتفنن في كسب الرزق الحلال.

كما يتطلب الأمر تمتع الجامعة باستقلال يسمح لها بربط الصلات القوية مع القطاع الخاص، ولا يمنع شططها المحتمل في هذا المجال من أن تنقلب مقاوله أن تخضع لنوع من الخصخصة الفكرية فتكون كما أضحت عديد من وسائل الإعلام في أيدي مؤسسات أيديولوجية ولوبيات تابعة لجهات النفوذ الأجنبي، إخضاع الجامعات لسلطة مجالس علمية تنعم بالاستقلال المالي والإداري، أمر أهلها شوري، وفضاء عملها حرية ونقد، ونشاطها خدمة للدين والوطن، ومرجعيتها الإسلام في أنقى صورته وأفسح مجالاته.

(د) تحبيب العلم وخدمة العلم :

من البدهي أن من أقدس مهمات جامعات ومؤسسات التعليم العالي تحبيب العلم لروادها وطلابها، وخدمة العلم بتطويره وبلورته مضموناً ومنهجاً. ومن ثم فإنها الراعي لقيم المجتمع العلمية التي تتجلى في واجهات ثلاث أساسية :

*** الأولى : حب العلم :** وذلك بحب التعلم وحب العلماء، وحب المتعلمين واحترام أهل العلم وتقديرهم، وتبويئهم المكانة المعنوية العليا في المجتمع.

*** الثانية : خدمة العلم :** بدفع أهله للبحث والاجتهاد ومزيد من الرسوخ في العلم، والعمل على التزام المتعلمين بآداب العلم وتمثلها والحرص عليها، والحفاظ على حرية العلم مع الدفاع عن حرية النقد البناء الضروري لبلورة العلم.

*** الثالثة : تفعيل العلم :** وهو جانب خاص من خدمة العلم يتجلى في الحرص الحثيث على نشره وتعميمه والعمل على تدوينه، وتوفير اللوازم المادية والمعنوية وتمكين العلماء وطلابهم من كافة الأدوات الضرورية.

وهذا يتطلب إبعاد منهجية السرد والتلقي التي أودت بنشاط وحيوية الجامعة، وتنمية روح المبادرة عند الطالب والقدرة الاقتراحية لديه، وتقوية ملكة الاجتهاد لديه، وغرس القيم الدينية والأخلاقية والوطنية في نفسه، حتى لا يكون تعليمنا نزيفاً تشكو منه البلاد، ومضيعة للوقت تمس بلواها في المجتمع كل أحد، وسيف حين الجهاد نبا لم يبقى منه إلا الغمد.

هـ) حماية الهوية والدفاع عن المرجعية وتوسيع آفاق الأمة :

ما من شيء أضر على مؤسسات تعليمنا من غفلة العديد منها عن رسالتها الدينية والعلمية، وأقول رسالتها الحضارية لعل شتى وأسباب عدة ذكرنا بعضها حين معالجتنا لأزمات التعليم العالي المعاصر. ولا سبيل لتكوين العقلية العلمية وتقوية ملكات النقد لدى طلاب لا يؤمنون بمشروع مستقبلي، ويحسون بأمانة رسالتهم الحضارية على مستوى عالمي.

فالفقه بأبعاده الثلاثة : فقه الدين، وفقه الدعوة، وفقه الواقع، مادة إلزامية في كل الشعب والتخصصات، يتعمق فيها إلى أرقى درجات الرسوخ المتخصصون في الفقه والعلوم الإسلامية، ولكن جميع الطلاب ملزمون بمعرفة مبادئها وأصولها وثوابتها ومقاصدها وكبريات مراجعها.

ولا مجال لكل ذلك إذا غيب القرآن الكريم كمرجع أساس في كل علم، ولم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام قدوة كل طالب. فلن تكون مؤسساتنا، كما هو الحال في العديد من بلدان عالمنا الإسلامي، ببغاوات إسمنتية تكرر بشكل رديء، مع فارق كبير في الزمن، ما اكتشف في مراكز البحوث المنقول عنه أنه ضعيف المردودية، قصير مدة الصلاحية.

إن للمعرفة اليوم، ولو فيما يعتبر ضرورياً من الدين، مدة صلاحية محدودة لا تتجاوز عدداً محدوداً من السنين، ليس لأن ذلك الضروري قد تغير، فللدين ثوابته وأركانه القارة، ولكن سبل تبليغه، وشكل تلقيه يتطور يوماً عن يوم، هذا في الأمر الثابت الضروري العام بين أفراد مجتمع إسلامي يعرف ربه وينشر دينه، فكيف بالعلوم المتطورة بفعل الاكتشاف أو الإبداع أو الاجتهاد، سواء منها الدينية أو الاجتماعية، أو السلوكية، أو الصناعية، أو القانونية، أو التكنولوجية.

فتعليم عال لا يعتمد منهاج تكثيف التدابير في شتى المهارات لطلابه المسجلين والمتخرجين على السواء، ولا وجود فيه للتكوين المستمر بدرجات تماثل تكوينه النظامي، محكوم عليه في الانزواء بالزمن المعاصر. والأستاذ الذي لا يبلور معارفه ويدرس نفس المادة بنفس المنهج مدة تزيد على ثلاث أو خمس سنوات معرض للتهميش. ومؤسسة لا دور للطلاب والمتخرجين فيها للتعبير عن رغباتهم وتوصيل الإدارة والأساتذة اقتراحاتهم وانتقاداتهم، لن تستطيع المنافسة في جو عالمي يتميز بمزيد من الحرية، وكثير من الانفتاح، ويجبرنا نحن أهل الإسلام، على تفعيل الشورى وترسيخ المرجعية الإسلامية ونشر على مستوى عالمي لمنابر الدعوة الإسلامية وتهيئة الفئات الشابة لما ينتظرهم من واجب عالمي، وإعدادهم لما فسخ لهم من تمكين دولي لتبليغ الرسالة السمحة، والدفاع عن قيم الفطرة.

خاتمة

بقي أن نذكر أن هذا الذي أشرنا إليه من ضرورات، إذا لم يصاحبه انقلاب في العادات، وثورة في الأفكار والرؤى والتصرفات، فإنه لا سبيل للنهوض الحقيقي للأمة وإن توافرت تلك الضرورات واستجمع لها على مستوى التعليم بعض ما يلزم من الشروط. فينبغي أن تهيء المجتمعات الإسلامية نفسها للتعامل مع شعوب مرتفعة فيها معدلات العلمنة بشكل كبير. كما يلزم أن يصبح التعاون بين المنظمات العربية والإسلامية، وخاصة مع منظمة الإيسيسكو والمعاهد والمؤسسات التي انتدبت نفسها لخدمة العلم، أمراً عادياً بينها وبين مؤسسات التعليم العالي، وأن تصاغ لذلك القوانين وترصد الميزانيات.

ونقول، ختاماً، إننا إذا كنا نود الاستراحة يومين في الأسبوع، ونشتغل من الضحى إلى الظهر في الأيام الخمسة الباقية، ونستريح قرابة الشهرين في السنة بين عطل رسمية وإجازة سنوية، فبيننا وبين البحث العلمي باع كبير، وفي غير متناولنا تدارك الفرق بيننا وبين سرعة قاطرة الركب العلمي. هذا فضلاً عن المخاطر المحتملة من ازدياد سعة الفجوة بيننا وبين ما تمليه رسالتنا من واجب حضاري، وما تحتاجه من طرفنا وبصياغتنا من نظام عالمي، ولن يستطيع التعليم، مهما علا، بهذا النمط من الحياة والميل للدعة أن يسلك سالماً في مجال الإعداد درباً، ولا أن يلحق غانماً في مجال البحث ركباً.

ملحق

موجز عن الثورة الفرنسية المعلوماتية المعاصرة

وحتى لا يكون حديثنا تنظيراً مجرداً، ولربطه بإمكانية الإنزال العلمي، رأينا أن نأخذ المثل من فرنسا، ولنا في شكل معالجة أزمة التكنولوجيا في فرنسا التي رأت من واجبها، إن رامت المواكبة الحضارية والتكنولوجية لمنافسيها التقليديين من العالم الثاني، أن تنتقل من طور تكنولوجي أضحى تقليدياً إلى طور جديد لا فكاك فيه من الاستثمار الكثيف في علوم الاتصال ونقل المعلومات. ولهذا استغل رئيس حكومتها الحالي ليونيل جوسبان الجامعة الصيفية للاتصال ليقدم خطة وبرنامج حكومته لمعالجة أزمة فرنسا في هذا المجال منبهاً إلى أن حكومته وضعت استراتيجية محكمة الأهداف والأولويات⁽¹⁾:

(أ) من حيث الأهداف:

- * الهدف الأول : إنشاء مجتمع تواصل متضامن.
- * الهدف الثاني : تدارك التأخر الفرنسي في مجال علوم الاتصال وصناعاتها.
- * الهدف الثالث : تعميم تكنولوجيا الاتصال وجعلها في خدمة المجتمع.
- * الهدف الرابع : إحلال فرنسا والثقافة الفرنسية المكانة التي عليهما أن تحتلها في المجتمع الدولي.
- * الهدف الخامس : الحيلولة دون اتساع الفجوة بين المواطنين في مجال كسب المعرفة وإتقان أدوات الاتصال المعرفي.

هذه الأهداف هي أهداف استراتيجية لتحقيق غايات سياسية ووطنية أهمها :

1. مزيد من السبل للمعرفة والثقافة.
2. مزيد من إمكانات التقدم وفرص العمل.

(1) في خطابه الافتتاحي للجامعة الصيفية للاتصال في مدينة هورتان بتاريخ 25 غشت 1997م.

3. مزيد من العمل الاجتماعي والشفافية.

4. مزيد من الديمقراطية والحرية.

أما الأولويات فقد حدد رئيس الحكومة الفرنسية مجالاتها وترتيباتها كالآتي :

ب) المجالات :

- المدرسة.

- الثقافة.

- التجارة الإلكترونية.

- مقاولات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- إصلاح وتجديد الخدمات العمومية.

ج) الأولويات :

* أولاً : معركة الذكاء تبدأ في المدرسة :

- تطوير البيئة المدرسية ودفعها لحسن استعمال تكنولوجيات الاتصال لتحقيق
الهدفين التاليين :

- تمكين المهارة في استعمال الأدوات الحديثة للاتصال.

- استغلال جميع ثروات الملميديا كوسيلة بيداغوجية.

ولن يتم ذلك إلا عبر برنامج ذي أبعاد ثلاثة :

- تعميم التجهيز وإمكانية الربط بالشبكات في هذا المجال.

- تكوين الأساتذة.

- الدفع لتأليف محتويات بيداغوجية في هذا الفن.

وهذا البرنامج يلزم أن يصاحبه في الميدان الصناعي ابتكار برنامج
بيداغوجية للملميديا.



* ثانياً: تمكين الحضور الثقافي الفرنسي على هذه الشبكات الجديدة وتطويره :

وذلك من خلال :

- أرقمة (أي جعل الشيء رقمياً) التراث الثقافي الذي هو بمثابة التدوين في مجال الاتصال، والذي يلزم أن يكون في متناول الشعب في كافة الشبكات المفتوحة، سواء منه التراث المكتوب، أو الفني، أو العمراني، أو العلمي.

- دفع جميع المقاولات التي تهتم بصناعة الاتصال إلى صب أنشطتها في هذه الشبكات.

- الحرص على أن لا تعامل الثقافة في هذه الشبكة كسلعة، ولكن كوسيلة للإشعاع الدولي والحضاري لفرنسا. وهنا يشير رئيس الحكومة إلى ما يسمى في فرنسا بـ "الاستثناء الثقافي" والتي يوصي الدوائر الفرنسية بأن تكون في مجال الاتصال وتكنولوجياته على نفس الأهبة والحماس الذي مارسه فرنسا في مجال المسموع والمرئي.

و "الاستثناء الثقافي" أمر ابتكرته فرنسا وسعت فيه لوحده مع عديد من دول المجموعة الأوروبية حين المناقشة في مؤتمر "الغات" في مراكش حتى لا تكون عرضة للهيمنة الأمريكية في مجال الإنتاج السينمائي والتلفزي الذي يعد الجانب الأمريكي فيه كاسحاً وجذاباً، ومنتوجه وسيلة خطيرة للاستلاب الثقافي والحضاري. ويا ليت العالم الإسلامي هذا حذو فرنسا في هذا المجال - والتي تكتوي اليوم بنار شبيهة بلظاها المتأججة في عالمنا البئيس - ودافع عن خصوصياته الحضارية والثقافية دفاعاً مستميتاً لا هوادة ولا تنازل فيه.

* ثالثاً: تطوير التجارة الإلكترونية عبر مبادرات القطاع الخاص.

* رابعاً: تشجيع المقاولات الوطنية المتخصصة في ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومساندتها على البحث والابتكار.

* خامساً: ربط المصالح العمومية بالشبكة يشكل تحدياً ديمقراطياً :

1. لأن تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطن ينبغي أن تظل هاجساً قاراً لدى الحكومة، ولهذا يلزم أن يجد المواطن على شبكة الأنترنت جميع الوثائق الإدارية اللازمة التي عليه أن يعبئها لقضاء مصالحه، كما أن التحقيق من الإجراءات يعد هدفاً ينبغي تحقيقه سواء جهة المقاولات أو جهة الأفراد عبر

آليات الشبكة. وضرب الوزير الأول الفرنسي على ذلك مثلاً بالإشارة إلى أن يرى أي مواطن فرنسي، ينبغي أن يتمكن غداً عن طريق الشبكة من القيام بسهولة بإجراءات إعلان دخله للجهات الضريبية أو تلك المتعلقة بتجديد البطاقة الرمادية لسيارته.

2. لأن حسن الإجابة على الإرغام الديمقراطي لشفافية الدولة يلزم بتسهيل الوصول للمعلومات لدى الإدارات العمومية. فجميع المعطيات الإدارية ينبغي أن تتوفر على شبكة الأنترنت مجاناً. وكما أنه لا أحد يعذر بجهله القانون، فإن توفر الجريدة الرسمية مثلاً على هذه الشبكة مجاناً أمر حتمي.

3. لأن شبكة الأنترنت - فضلاً عن تمكين المستعمل من معلومات الإدارات العمومية - تسمح للمواطنين بخدمات متعددة.

4. لأن تطور المصالح العمومية على الشبكة لا ينبغي أن يؤدي إلى إجحاف في حق تمكين المواطنين بشتى الوسائل من الوصول إلى المعلومات المتوافرة.

* سادساً : الضبط المحكم شرط لتطوير شبكات المعلومات :

إن تطور شبكة دولية مفتوحة، مثل الأنترنت، يولد مخاوف كثيراً ما تكون شرعية. فحماية حقوق الملكية الفكرية والتي بدونها لا وجود لإبداع، و ضمانات المستهلكين، ومحاربة الدعاية للتمييز العنصري، واحترام الحياة الخاصة للأفراد تعد واجبات لا يمكن التفريط فيها. فالأنترنت ليس مجاًلاً خارج القانون، لكن وجود شبكة ممتدة خارج الحدود تضم أزيد من خمسين مليون مشترك (كان ذلك سنة 1997م)، ومئات الملايين غداً، كلها مؤهلة لتقديم معلومات عبر الشبكة يضع أسئلة ومواضيع جديدة تستلزم أجوبة في مستوى التحديات، وبدونها لن يحفظ مجتمع المعلومات نفسه من الأخطار. من أجل ذلك كان ضرورياً :

- على الفاعلين الرئيسيين بشبكة الأنترنت تحمل ما يروونه ضبطاً وقائياً للشبكة.
- تحديد المشاكل التي هي من عمل الدولة، سواء على المستوى الوطني، أو الأوروبي، أو الدولي.
- دراسة الجوانب القانونية لهذه الشبكة لأنها تضع على القضاء أسئلة عدة تحتاج إلى أجوبة.

هذا الخطاب الرسمي لم يخل من انتقادات، بل كان بعضها عنيفاً وصف رئيس الوزراء الفرنسي بطبيب مولير اقتباساً من مسرحية مولير "طبيب رغم أنفه". كما

فعل أستاذ الفلسفة جان بيير دولنج. و"طبيب رغم أنفه" مسرحية مشهورة للمسرحي الفرنسي موليير (1622-1673)، وصف فيها الطبيب وصفاً لازعاً دفع أطباء زمانه إلى التخلي عن قبعاتهم التي كانت تميزهم، ونعالهم ولغتهم اللاتينية الركيكة، لأن كل ذلك قد أصبح محل سخرية من طرف الجمهور بعد اشتهاار عروض المسرحية، لكن موليير أراد، خصوصاً، أن يشير، بجعله بدوياً يتقمص حرفة الطبيب، إلى أن أطباء زمانه كانوا يكتفون بالحديث جنب مرضاهم بدل مباشرة علاجهم. وما يريده كاتب النقد لخطاب الوزير الأول الفرنسي هو أن هذا الأخير وجد نفسه طبيباً رغم أنفه لمعالجة إحدى الأزمات الكبرى للمجتمع الفرنسي، فتحدث ولم يعالج.